



قائمة الصحفيين المجبوسين 2020

إعداد وتحرير
برنامج الرصد والتوثيق
برنامج البحوث والدراسات

إخراج في
الوحدة الإعلامية

EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

المقدمة

استمرت السلطة المصرية خلال عام 2020 في شن حملات الاعتقالات التعسفية بحق الصحفيين، فمع نهاية شهر ديسمبر 2020، ثقت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد 17 حالة قبض بحق صحفيين وإعلاميين، بينما انتهى العام وهناك 13 صحفيًا يقبعون داخل السجون، 12 منهم محبوسون حبسًا احتياطيًا، إضافة إلى استمرار وجود الصحفي إسماعيل الإسكندراني داخل السجن لقضاء عقوبة السجن العسكري لمدة 10 سنوات بسبب مجموعة من الاتهامات تمثلت في الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون "جماعة الإخوان"، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم يُعاقب عليها القانون، والحصول بوسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع بقصد إبلاغها لعناصر إرهابية، وإذاعة سر من أسرار الدفاع على موقع "الفيس بوك"، وإذاعة إشاعات كاذبة في الخارج حول أوضاع البلاد.

يُحاكم الصحفيون المحبوسون احتياطيًا طبقًا لقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، باتهامات تتعلق بالانضمام إلى جماعة إرهابية أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، واتهامات بمشاركة جماعة إرهابية في نشر أخبار كاذبة، والترويج لارتكاب جرائم إرهابية، دون توضيح كافٍ لطبيعة تلك الاتهامات والأسانيد التي يتم بناءً عليها توجيه تلك الاتهامات، ودون تحديد ماهية الجماعة، أو هذه الأخبار المصنفة بـ"الكاذبة".

ومن ثم تقوم السلطات المصرية بحبس الصحفيين احتياطيًا على ذمة هذه الاتهامات، لفترات طويلة بالمخالفة لطبيعة الحبس الاحتياطي وكونه مجرد إجراء احترازي يفترض أن يتم تطبيقه في حالات معينة بقيود شديدة. والتفاً على مدة الحبس الاحتياطي المقرر لها عامين على الأكثر، تقوم السلطات بالإفراج عن الصحفيين الذين بلغوا هذه المدة المقررة، ثم تعيد "تدويرهم" على ذمة قضايا أخرى يلاقون فيها نفس الاتهامات الموجهة إليهم في القضية التي تم الإفراج عنهم فيها؛ ليقضى الصحفيون/ الإعلاميون سنوات عدة خلف القضبان لمجرد اتهامات لا يوجد عليها دليل واضح، ولو كان هناك، لتم محاسبتهم وال بت في أمرهم بدل من هذا المد المتكسر للحبس الاحتياطي على ذمة القضية.

ومن ناحية أخرى، توسيع السلطات المصرية خلال عام 2020 في ممارسات تتعلق بتجديد حبس الصحفيين المحبوسين احتياطيًا على الورق دون عرضهم أمام الجهات القضائية وسماع أقوالهم، بسبب وجود "تعذرات أمنية" أو "تعذر نقل المتهمين"؛ ويعني ذلك صعوبة نقل المحبوسين من أماكن حبسهم إلى مقار نيابات أمن الدولة العليا لأسباب أمنية، ولا يوجد لذلك أي سند قانوني في الدستور أو في القانون يمكن من خلاله معرفة آليات تطبيق التعذرات القانونية، وتحرم هذه التعذرات المتهم من المثول القانوني أمام قاضيه الطبيعي في مواعيده القانونية التي قد تكون فرصة لإنصافه، سبليه مما يحول بينه وبين هذا الحق، الأمر الذي ينافي قواعد العدالة المنصوص عليها في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية، التي تضمن عدم جواز إصدار قرار الحبس الاحتياطي دون استجواب المتهم، ووجوب سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم قبل صدور قرار الحبس الاحتياطي، وضرورة تمكين المحبوس احتياطيًا من الاستعانة بمحامٍ.

وإجمالاً، يحاكم الصحفيون المحبسون احتياطياً البالغ عددهم 12 صحفياً، 11 من الذكور وصحفية واحدة، على ذمة سبع قضايا - انظر شكل (1) - أبرزها القضية رقم 488 لسنة 2019 التي يحاكم فيها أربعة صحفيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصحفية سولافة مجدي تخضع للاتهام في قضيتين في ذات الوقت، ويواجهه جميع الصحفيين اتهامات موحدة تقريباً تتعلق بالانضمام / المشاركة لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وفي الفقرات القادمة سنقوم بتناول كل قضية تفصيلياً على حدة.



شكل (1) تصنيف الصحفيين المحبسون طبقاً للقضايا التي يحاكمون على ذمتها

أولاً: المنهجية والمعايير

رصد حالات القبض

تعتمد منهجية "المرصد المصري للصحافة والإعلام" في رصد حالات القبض على مصادرتين رئيسيتين:

- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى من الموكلين أو أقارب الصحفيين المقبوض عليهم.
- ما يصل إليه أعضاء وحدة المساعدة والدعم القانوني عبر جمع المعلومات والأخبار حول الصحفيين المقبوض عليهم.

توثيق حالات القبض

- يتم توثيق حالات القبض والعمل عليها بعد التأكد من مصداقية الواقعية، ومطابقة الصحفي لمعايير "المؤسسة"، ويتم توثيق الحالات من خلال التواصل مع الصحفيين الذين تم القبض عليهم من خلال المحامين في المرصد، ومن خلال سجلات التحقيقات معاهم ومحاضر النيابات، وأيضاً التواصل المباشر مع ذويهم لمعرفة ملابسات عملية القبض ومكانه وكيفية وقوعه..إلخ.

معايير المؤسسة

- أولاً: يعمل "المرصد" على القضايا المتهم فيها صحفيين/ إعلاميين، وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم المؤسسة بتعريف الصحفي/ الإعلامي: بأنه كل شخص تعرض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي، ويمتلك أي من الأشياء التالية: ما يثبت عمله بعضوية نقابة الصحفيين/ الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

- ثانياً: أن يكون الصحفي/ الإعلامي مقبوضاً عليه على خلفية عمله الصحفي/ الإعلامي، على سبيل المثال لا الحصر.
- تم القبض عليه أثناء تأدية عمله.
- تم القبض عليه بسبب محتوى صحفي مكتوب مثل (الأخبار - التقارير - أو أي محتوى صحفي أو إعلامي آخر).
- إذا تم القبض عليه بسبب مسماه الوظيفي وطبيعة عمله كونه "صحفي" أو "إعلامي".

الحدود الزمنية للتقرير

- يقدم هذا التقرير عرضاً للصحفيين/ الإعلاميين الذين انتهى عليهم عام 2020 وهم داخل السجون المصرية، ويلتزم التقرير بالحدود الزمنية بداية من 1 يناير 2020 وحتى 31 ديسمبر 2020.

ثانياً: قضايا الصحفيين خلال عام 2020

القضية رقم 488 لسنة 2019

- خلفية عن القضية: بدأت القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، في شهر مارس 2019، تزامناً مع الدعوات التي أطلقها الإعلامي معتز مطر تحت شعار "اطمن أنت مش لوحدك" الذي يدعو من خلالها لإحداث ضوضاء جماعية احتجاجية في وقت محدد، بالإضافة إلى التظاهرات العفوية يومي 1 و 2 مارس احتجاجاً على حادثة حريق محطة مصر إثر اصطدام عنيف لجرار أحد القطارات برصيف المحطة والذي أودى بحياة ما لا يقل عن 22 شخصاً؛ ما أدى إلى القبض على ما لا يقل عن 94 متهمًا في هذه القضية من بينهم سيدات من أعمار مختلفة، ومحافظات متنوعة، على رأسها محافظات القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وبني سويف. وكانت نيابة أمن الدولة قد وجهت للمتهمين أثناء التحقيقات تهم بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، وكذلك إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

● عدد المتهمن المعلومين في القضية: ما يقرب من 94 متهمًا.

● عدد الصحفيين المتهمن في القضية: أربعة متهمين.



سلافة مجدي



محمد طفى الخطيب

جهة العمل: مراسلة صحفية حرة.

الوضع الصحي: عانت من أمراض نسائية داخل محبسها "تعرضت لنزيف".

الوضع القانوني الحالى: كانت الصحفية خلال عام 2020 محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى تم إخلاء سبيلها في 13 أبريل 2021.

مكان الاحتجاز: سجن القناطر نساء.

تاريخ القبض: 26 نوفمبر 2019.

الاتهامات: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد الواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

تفاصيل القبض: في مساء يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفية سلافة مجدي، برفقة زوجها الصحفي حسام الصياد، أثناء توجههما إلى سيارتهما بأحد شوارع منطقة البحوث، وتم اقتيادهما إلى قسم الدقى، ثم تم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطنى، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يوماً على ذمة التحقيقات بالقضية 488 لسنة 2019.

جهة العمل: مراسل وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية بالقاهرة.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالى: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن طرة.

تاريخ القبض: 12 أكتوبر 2019.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد الواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

تفاصيل القبض: في مساء السبت 12 أكتوبر 2019 تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة، وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين، وبتاريخ 14 أكتوبر 2019، ظهر الصحفي بناءً على دعوة النيابة العامة، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.



أحمد شاكر



حسام المصياد

جهة العمل: محرر - جريدة روزاليوسف.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن القاهرة للمحبوبين احتياطياً (طرة تحقيق).

تاريخ القبض: 28 نوفمبر 2019.

الاتهامات: مشاركة جماعة إرهابية على علم بأغراضها ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

تفاصيل القبض: في فجر الخميس 28 نوفمبر 2019 تم إلقاء القبض على شاكر من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخلص للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

جهة العمل: صحفي حر.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالي: كان الصحفي خلال عام 2020 محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى تم إخلاء سبيله في 13 أبريل 2021.

مكان الاحتجاز: سجن القاهرة للمحبوبين احتياطياً (طرة تحقيق).

تاريخ القبض: 26 نوفمبر 2019.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

تفاصيل القبض: في مساء يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافة مجدي، أثناء توجههما إلى سيارتهما بأحد شوارع منطقة البحث، وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم تم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يوماً على ذمة التحقيقات بالقضية 488 لسنة 2019.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

- خلفية عن القضية: بدأت القضية في أواخر شهر ديسمبر عام 2018 بالقبض على العديد من المواطنين من أماكن متفرقة و إخفائهم لعدة أيام ثم ظهورهم في نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معهم على خلفية تعاونهم مع قناة الجزيرة المعادية لجمهورية مصر العربية من خلال إعداد لقاءات مع عدد من الشخصيات والرموز السياسية.
- عدد المتهمين المعلومين في القضية: حوالي 20 متهماً.
- عدد الصحفيين المتهمين في القضية: اثنان.



محمد حسين جمعة



محمد مصطفى جبريل

جهة العمل: مدير شبكة قنوات الجزيرة بالقاهرة.
الوضع الصحي: عانى داخل محبسه من أمور صحية وكان يتم عرضه على عيادة السجن.

الوضع القانوني الحالى: كان الصحفي خلال عام 2020 محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى أصدر قرار بإخلاء سبيله في 2 فبراير 2021.
مكان الاحتجاز: سجن القاهرة للمحبوبين احتياطياً (طرة تحقيق).

تاريخ القبض: 25 مايو 2019.

الاتهامات: الانضمام إلى جماعة أسمت على خلاف أحكام القانون والدستور، وبث ونشر أخبار كاذبة.

تفاصيل القبض: بعد إخلاء سبيل الصحفي على ذمة القضية رقم 1152 لسنة 2016 بتاريخ 25 مايو 2019، تم ضمه في قضية جديدة حملت رقم 1365 لسنة 2018 والتي يواجه فيها اتهامات بالانضمام إلى جماعة أسمت على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

جهة العمل: مصور صحفى حر.
الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالى: كان الصحفي خلال عام 2020 محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى أصدر قرار بإخلاء سبيله في 18 فبراير 2021.

مكان الاحتجاز: سجن طرة تحقيق.
تاريخ القبض: 3 يناير 2019.
الاتهامات: الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

تفاصيل القبض: في 2 يناير 2019، ألقت قوة من الأمن الوطنى القبض على محمد جبريل، عقب تسجيله لقاء مع النائب السابق بالبرلمان محمد أنور السادات وظهر بنهاية أمن الدولة العليا في 13 من الشهر نفسه متهماً على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا.

القضية رقم 1898 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا

● خلفية عن القضية: بدأت القضية في الخامس والعشرين من شهر أغسطس 2020 عندما اقتحمت قوات الأمن الوطني منزل المهندس والعضو السابق في حزب الدستور أحمد يسري محمود غالى، وألقت القبض عليه على خلفية نشره منشوراً على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك" حول وفاة مصطفى الجبرونى داخل سجن طرة.

- عدد المتهمين المعلومين في القضية: 16 متهمًا.
- عدد الصحفيين المتهمين في القضية: اثنان.





سولافه مجدی



إسلام الكلحي

جهة العمل: مراسلة صحفية حرة.

الوضع الصحي: عانت من أمراض نسائية داخل محبسها "تعرضت لزيف".

الوضع القانوني الحالي: كانت الصحفية خلال عام 2020 محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى تم إخلاء سبيلها في 13 أبريل 2021.

مكان الاحتجاز: سجن القناطر نساء.

تاريخ القبض: 26 نوفمبر 2019.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية، نشر وبث إشاعات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل.

تفاصيل القبض: بتاريخ 27 أغسطس 2020 تم نقل الصحفية إلى نيابة أمن الدولة بادعاء أنها تواصلت خلال فترات التريض والزيارات من داخل محبسها مع عدد من العناصر الإرهابية المحبوسين معها لنقل تكليفات إلى عناصر أخرى خارج محبسها من خلال الزيارات بهدف ارتكاب جريمة إرهابية، وتحركت القضية على خلفية تحريات زعمت أن هناك عناصر بالخارج تنشر إشاعات كاذبة وتتواصل مع عناصر بالداخل، وهذه العناصر تتواصل مع المتهمين باعتبار لديهم القدرة على التأثير في العناصر الإثارية، وأن التواصل يتم خلال التريض في السجن وخلال الخروج لجلسات النيابة والمحكمة.

جهة العمل: صحفي بموقع درب الإخباري.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالي: كان الصحفي خلال عام 2020 محبوساً احتياطياً على ذمة التحقيقات حتى تم إخلاء سبيله في 8 مارس 2021.

مكان الاحتجاز: سجن الجيزا المركزي الكيلو 10 ونصف.

تاريخ القبض: 9 سبتمبر 2020.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نشر أخبار وبيانات كاذبة.

تفاصيل القبض: ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي بموقع "درب" الإخباري، وعضو نقابة الصحفيين إسلام الكلحي يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2020، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب، بالجيزة.

القضية رقم 1898 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا

- خلفية عن القضية: في الخامس والعشرين من نوفمبر 2019 قامت قوات الأمن بالقبض على عصام عبد الحميد عبد الرحمن، وهو صاحب محل أسماك، أثناء تواجده بمحل عمله بالسويس. وفي الحادي عشر من ديسمبر أُلقي القبض على حسن مصطفى عبد الفتاح، مالك مكتبة وناشر سياسي معروف، ويُعتبر من أوائل الذين أثاروا قضية خالد سعيد في الإسكندرية. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه أُلقي القبض على سيد أحمد أحمد عطية من مقهى بجوار منزله بالخانكة محافظة القليوبية. أما أدهم أبو ضيف أحمد السعيد يعمل سائق توك توك فقد أُلقي القبض عليه من منزله بشبرا الخيمة في السابع والعشرين من ديسمبر. وفي الثامن والعشرين من نفس الشهر أُلقي القبض على محمد عبد الغني الباحث في التنمية من منزله بالمنصورة، وفي التاسع والعشرين قُبض على محمود فتحي أبو حجازي وهو ناشط سابق في حركة شباب "6 أبريل" من منزله بدمياط. وفي اليوم التالي أي في يوم 30 ديسمبر قُبض على أحمد محمد حسني ناشط سابق في حركة "6 أبريل" من منزله بدمياط.

وقد ظهروا جميعاً في أوقات متفرقة من شهر ديسمبر ويناءٍ أمام نيابة أمن الدولة العليا وتم وضعهم في القضية رقم 1898 لسنة 2019 ووجهت له تهمًا بالترويج لأفكار جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

- عدد المتهمين المعلومين في القضية: غير معروف.
- عدد الصحفيين المتهمين في القضية: اثنان.



معتز ودنان



محمد طفى الأtrash

جهة العمل: محرر صحفي - موقع هاف بوست بالعربي.

الوضع الصحي: يعاني من مشاكل في العظام وفقرات الظهر.

الوضع القانوني الحالى: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن القاهرة شديد الحراسة 2 (العقرب).

تاريخ القبض: 7 مايو 2020.

الاتهامات: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.

تفاصيل القبض: بعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان بضمانته محل إقامته في القضية رقم

441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا بتاريخ 7 مايو 2020 وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله، تم

إعادة تدويره وظهر بنية أمن الدولة العليا بتاريخ 9 مايو 2020 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم

1898 لسنة 2019، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال قيد

الحبس الاحتياطي حتى الآن.

جهة العمل: صحفي حر.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالى: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن طرة (عنبر الزراعة).

تاريخ القبض: 7 مايو 2020.

الاتهامات: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.

تفاصيل القبض: بتاريخ 7 مايو 2020 قررت نيابة أمن

الدولة إخلاء سبيل الصحفي بضمانته، وأثناء إيهامه إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم، انكر القسم

وجوده وظهر بنية أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019،

وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة

التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا

- خلفية عن القضية: قامت السلطات المصرية بحبس عدد من الأفراد الذين يحاولون إبداء مخاوفهم أو يقيّمون أداء الدولة في محاربة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وتم إدراجهم على ذمة القضية 558 حصر أمن دولة لسنة 2020، ووجهت لهم النيابة اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة ، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتم إلقاء القبض على معظم المتهمين خلال شهري مارس وأبريل 2020.

• عدد المتهمين في القضية: حوالي 50 متهمًا.

• عدد الصحفيين المتهمين في القضية: متهم واحد.



أحمد علام

جهة العمل: صحفي ومعد برامج تلفزيونية - حر.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن طرة.

تاريخ القبض: 21 أبريل 2020.

الاتهامات: نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام موقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية.

تفاصيل القبض: تم القبض عليه يوم 21 إبريل 2020 من إحدى قرى مركز العياط بمحافظة الجيزة، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا يوم الإثنين 27 أبريل من العام نفسه والتي أصدرت قراراً بحبسه 15 يوماً على ذمة القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام موقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية.

القضية رقم 680 لسنة 2020

- خلفية عن القضية: غير متوفر.
- عدد المتهمين في القضية: غير متوفر.
- عدد الصحفيين المتهمين في القضية: متهم واحد.



جهة العمل: موقع شبابيك.

الوضع الصحي: لا يعاني من أمراض.

الوضع القانوني الحالي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

مكان الاحتجاز: سجن طرة تحقيق.

تاريخ القبض: 28 مايو 2020.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

تفاصيل القبض: أُلقي القبض على الصحفي من منزل أسرته في محافظة المنيا بتاريخ 28 مايو 2020، وظهر بنيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 27 يونيو 2020 وتم التحقيق معه في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، ووجهت إليه اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتم حبسه احتياطياً على ذمة القضية.

● خلفية عن القضية: بدأت وقائع القضية في شهر ديسمبر عام 2019 بإلقاء القبض على أحد الأشخاص من محافظة السويس يُدعى يوسف الجوكري يقوم بتصوير عدد من الأطفال يرتديون أقنعة "فانديتا" وبحوزتهم عدد من أسلحة الخرطوش والأسلحة البيضاء ويحثون المواطنين على التظاهر في المحافظات بهدف ما يُسمى بعودة الشرعية.

● عدد المتهمين المعلومين في القضية: أكثر من 100 متهم.

● عدد الصحفيين المتهمين في القضية: متهم واحد.



محمد فليبي مقر

جهة العمل: صحفي ومعد برامج تلفزيونية - حر.

الوضع الصحي: غير متوفر.

الوضع القانوني الحالي: كان الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى تم إصدار قرار بإخلاء سبيله بتدير احترازي في 6 مارس 2021.

مكان الاحتجاز: سجن الجيزة المركزي.

تاريخ القبض: 12 أبريل 2020.

الاتهامات: الانضمام لجماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة.

تفاصيل القبض: اقتحمت قوات الأمن منزل الصحفي فجر يوم 12 أبريل 2020، وتم اقتياده إلى أحد مقرات جهاز الأمن

الوطني وظل محتجزاً لعدة ساعات حتى تم عرضه على نيابة أمن الدولة مساء نفس اليوم والتحقيق معه دون محامٍ،

وتوجيهه اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

القضية رقم 569 لسنة 2015 حصر أمن الدولة العليا، المقيدة برقم 18 لسنة 2018 جنائيات عسكرية شمال القاهرة

- خلفية عن القضية: قالت المحكمة في حيثيات حكمها بالقضية التي تحمل رقم 18 لسنة 2018 جنائيات عسكرية شمال القاهرة، إنه استقر في بيته واقتاده عقيدتها واطمأن وجدانها من سائر أوراق الدعوى وما أجري فيها من تحقيقات، أنه في ظل الظروف التي تمر بها البلاد وحدوث أعمال عدائية واستهداف للمنشآت العامة والمرافق الحيوية بالدولة، لإشاعة حالة من الفوضى، لهدم مؤسسات الدولة والنيل من اقتصادها، وإثارة الرعب والفزع في نفوس المواطنين والإخلال بالأمن والسلم، انضم المتهمون جميعاً في غضون عام 2015 وما بعده إلى جماعة الإخوان التي أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون للمواطنين، والاعتداء على أفراد الشرطة والقوات المسلحة ومنشآتها، بهدف الإخلال بالأمن وتعرض سلامة المجتمع للخطر.

- عدد المتهمين المعلومين في القضية: 20 متهمًا.

- عدد الصحفيين المتهمين في القضية: متهم واحد.



إسماعيل الاسكندري

جهة العمل: صحفي وباحث حر.

الوضع الصحي: غير متوفر.

الوضع القانوني الحالي: محكوم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات عسكرياً.

مكان الاحتجاز: سجن عسكري.

تاريخ القبض: 29 نوفمبر 2015.

الاتهامات: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون "جماعة الإخوان"، الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم يُعاقب عليها القانون، الحصول بوسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع بقصد إبلاغها لعناصر إرهابية، إذاعة سر من أسرار الدفاع على موقع "الفيس بوك"، إذاعة إشاعات كاذبة في الخارج حول أوضاع البلاد.

تفاصيل القبض: تم القبض على الصحفي من مطار الغردقة عند قدومه من ألمانيا، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، وقررت النيابة حبسه لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات بالقضية، واستمر تجديد حبس الصحفي إلى أن أحيلت القضية إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت حكمها في 19 مايو 2018 بسجنه لمدة عشرة سنوات، وهو الآن يخضع لتنفيذ هذا الحكم.



يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجه الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، الثاني: التواصل مع الصحافيا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبناءً على برنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.